Issue 3065 Tuesday 5/8/2008
زمان - السنة الحادية عشرة العدد 3065 الثلاثاء 3 من شعبان 1429 هـ 5 من اب (اغسطس) 2008م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/11 . UI

مقترحات عربية لحل أزمة البشير

د. عوض السليمان
عمان

استمعت بكامل الاسى لوقف السودان الذي رحب بقرارات وزراء الخارجية العرب الذين اجتمعوا في القاهرة واقروا خطة "سرية" سيعرضون تفاصيلها على الرئيس عمر البشير. نحن لا نعرف ماذا اتفق الوزراء مع امين عام الجامعة وعن اي خطة يتكلمون، لكن القرائن تشير إلى انها ستكون خطة مشابهة لخطط الحكام العرب التي عرضوها على الرئيس صدام حسين والتي تخلوا بموجبها عن العراق العظيم، أو تلك التي تبنوها لتحرير فلسطين من العدو الصهيوني فضاعت على اثرها فلسطين والضفة والجولان وجنوب لبنان وسيناء. اعتقد جازماً أن السودان استبشر بما صدر عن اجتماع الوزراء ليس لانهم اتفقوا على خير، ولكن لانهم اتفقوا اخيراً على الوقوف إلى جانب السودان والتقدوا الازدواجية في تعامل المحكمة الجنائية مع القضايا العربية. فالخرطوم وجدت في موقف الجامعة العربية تغييراً عن العتاد، ولهذا اعتقدوا ان الموقف الجديد افضل من مواقف الجامعة العروفة

وقد نوافق الحكومة السودانية الرأي لو اصرت الجامعة على استنكار ما جاء ت به المحكمة الدولية، او لو انها قدمت من مساعتها طلباً لمجلس الأمن لحاسبة "بوش" او "شارون" او "زيناوي" او "بلير" كمجرمي حرب، واصدرت مذكرات توقيف بحقهم. او على الاقل لو رفعت دعوة ضد الرسوم الدنمركية ومطالبت باعتقال من رسمها ونشرها. كما وقد اصابني الذهول عندما دعا السودان وزراء الخارجية العرب لاجتماع طارئ، للتناقش في مسالة تدور حول اعتقال الرئيس السوداني نفسه وليس وزير خارجيته. فالأولى أن يجتمع القادة العرب للتباحث في هذه المسالة الخطيرة وليس وزراء الخارجية، فالمطلوب هنا راس الدولة ورمز سيادتها وليس وزيراً او خفيراً، ولو طُلب فتى اوربي إلى المحكمة الجنائية لاجتمع زعماء الاتحاد الأوربي فوراً، ليس للرد على طلب المحكمة، بل لإعتقال رئيسها وقضاتها أيضاً.

ليس هذا فحسب، فالموقف العربي يجب أن يصدر قبل انعقاد القمة، وليس بعدها، فلا يمكن ان يجتمع الوزراء لكي يقولوا نحن ضد المذكرة، بل كان يجب الرد على المحكمة بالعنف الكافي من لحظة إصدار المذكرة. واقل هذا العنف ان تصدر مذكرة توقيف مباشرة بحق أوكامبو ومن ورائه من الصهاينة والأمريكان. المتابع لمواقف الحكومات العربية سيلحظ فوراً ضعف تلك المواقف وهشاشتها وكان السودان ليس بلداً عربياً، بينما كانت مواقف روسيا والصين اشد حرارة من مواقف العديد من الدول العربية. باستثناء سوريا التي اعلنت صراحة على لسان السيد وزير خارجيتها ومنذ اليوم الأول لمذكرة المحكمة استنكارها الشديد لطلب اوكامبو إصدار مذكرة توقيف بحق الرئيس السوداني، وعد المعلم، وقد صدق، ان الأمر "سابقة خطيرة في العلاقات الدولية"، وان المحكمة تجاوزت صلاحياتها وان قراراتها سياسية وليست قانونية وغير متوازنة. أما عن مواقف دول عربية عديدة فحدث ولا حرج، إذ بينما كانت الفضائيات الإخبارية منشغلة بتحليل الموضوع والتعليق عليه، كانت فضائيات تلك الدول تتحدث عن الصراع بين فنانات العري وعن حفلاتهم ومن سيرعاها وكم ثمن التذكرة.

حتى مصر الأخت الكبرى للدول العربية جاء بيانها هزيلاً واضعف عشرات المرات من بيان "ابو الغيط" الذي كاد يتفجر غضباً لدخول اهل غزة ارض مصر وهدد وهو يرتجف عصبية انه سيكسر ارجلهم، اما عندما تعلق الأمر بطلب رئيس عربي إلى المحكمة الجنائية فقد حذر الوزير غير الغاضب من "خطورة التعامل غير المسؤول" مع الاوضاع في السودان، عادا ان ذلك قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الامني والسياسي في البلاد. كما دعا المجتمع الدولي والاطراف السودانية للتعامل بجدية والتجاوب السريع مع جهود تفعيل المسار السياسي لتسوية الأزمة". فانظروا إلى هذا التصريح العجيب لوزير خارجية اكبر دولة عربية، فالمحكمة تطالب برأس عمر البشير وابو الغيط يدعو السودان للتعامل بجدية وتسريع التجاوب مع متطلبات المسار السياسي لتسوية الأزمة.

عودة إلى موقف الجامعة العربية من هذه الأزمة، فقد طالبت الجامعة المغدورة: بـ "توخي الحذر الشديد في التعامل مع الاوضاع في السودان خلال المرحلة المقبلة وعدم إتاحة الفرصة لاي طرف او عمل اي إجراء يؤدي إلى تقويض جهود التسوية السياسية لأزمة دارفور او خلق مناخ عدم استقرار في البلاد يهدد مستقبل جهود حفظ السلام في دارفور او في جنوب البلاد". هذا يعني ان الجامعة لا تفكر ولن تفكر بالطبع بتوجيه اتهام لمدعي عام المحكمة بان قراره سياسي ولن تقوم بالضغط حتى تتم استقالته، ولكنها حذرت المجتمع الدولي كما حذرته يوم احتل العراق ويوم أعدم رئيسه الشرعي، فهي على ما يبدو تعيش على التحذير ثم الخنوع. والأعجب من ذلك وأذل، ان الجامعة تدرس المسالة من الناحية الشرعية وتبحث عن السبل القانونية للخروج من الأزمة. وتعرف الجامعة كما يعرف اي امي في هذا العالم ان قرار المحكمة لا علاقة له بالقانون وإنما هو قرار سياسي يهدف إلى تفتيت السودان والحصول على ثرواته خاصة بعد ارتفاع أسعار الوقود، وكل ذلك خدمة للصهيونية المستفيد الوحيد من هذه القضية. كل الناس يعرفون هذا إلا عمرو موسى واحبابه الوزراء وساداته الحكام وربما هم اليوم بصدد محام ليدافع عن الرئيس السوداني. إن الحل يا حكومة السودان ويا زعماء أمتنا لا يكون بدراسة الأسباب القانونية للخروج من الأزمة ولا بعقد اجتماع طارئ للوزراء العرب. الحل في اقتصاد عربي واحد وجيش عربي واحد.

> إن الحل يا حكومة السودان ويا زعماء أمتنا لا يكون بدراسة الأسباب القانونية للخروج من الأزمة ولا بعقد اجتماع طارئ للوزراء العرب الحل في اقتصاد عربي واحد وجيش عربي واحد. ورغبة بالموت بدل حياة الذل والمهانة، ونشر ثقافة المقاومة والجهاد وليس ثقافة (بحبك يا حمار)

ورغبة بالموت بدل حياة الذل والمهانة، ونشر ثقافة المقاومة والجهاد وليس ثقافة "بحبك يا حمار". الحل بإصدار مذكرات توقيف فورية بحق أوكامبو وبحق مجرمي الحرب الصهاينة ومجرمي الإدارة الأمريكية والضغط اقتصادياً على العدو الأمريكي وعلى أوربا ايضاً ليتم إقالة أوكامبو وعزله ومحاسبته ايضا. والحل ايضاً بعودة القيادات إلى الشعوب والتحالف معها، وإعطائها حقها في الحياة الكريمة دون ظلم، ودون خوف. وراس الحل في قوله تعالى "يا أيها الذين امنوا إن تنصروا الله ينصركم ويثبت اقدامكم".

مجلس النواب .. مهمّات تتخطى المصادقة على القوانين

> النهوض بالعراق الى مصاف الدول المتقدمة من خلال تقديم المقترحات والدراسات الاقتصادية والامنية والثقافية وذلك كون البرلمانيين على تماس مباشر مع هموم مواطنيهم ومناطقهم التي رشحتهم ولذا فهم ادرى بمعاناتهم واعرف باحتياجاتهم

حميد الموسوي
بغداد

انطلاقا من اهمية مجلس النواب والضرورة التي تشكل على اساسها والشرعية الانتخابية التي وضعت في رقاب اعضائه امانة الجماهير العراقية المحرومة والصلاحيات الدستورية الواسعة التي منحت لهذا المجلس الذي يمثل السلطة التشريعية ويشكل واجهة حضارية للعراق الديمقراطي الجديد ولاول مرة في تاريخ العراق المعاصر، انطلاقا من هذه المعطيات وبعد ما حققه من انجازات خلال الفصل التشريعي السابق مثل اقرار قانون العفو العام، وقانون مجالس المحافظات، وقانون الموازنة العامة والنجاح الذي حققه في لم شمل البرلمانات العربية على ارض العراق وترؤسه لاتحاد البرلمانيين العرب في اربيل يتوجب على هذا المجلس وهو يبدأ فصله التشريعي الجديد ان يتعامل بجد ومثابرة في سبيل انجاز القوانين المرحلة من الفصول السابقة واهمها قانون النفط والغاز، وقانون ترشيق الحكومة، وقانون مجالس المحافظات. هذه القوانين الحيوية كانت مدار جدال مستمر واثيرت بشأنها التصورات والتحفظات الوطنية والاقتصادية والاجتماعية والخدمية لذا كان من الاهمية بمكان التوصل الى حلول مشتركة ترضي جميع الاطراف على ان لا تخل بالمصالح الوطنية العليا للعراق ووحدته واستقلاله. فقانون النفط والغاز عكفت على دراسته وتمحيصه لجان متخصصة واشرف على اعداده خبراء دوليون كما ان الكتل والاحزاب السياسية المشكّلة للحكومة قد اجرت جلسات مطولة من المباحثات بشأن فقرات هذا القانون وسجلت ملاحظاتها التي عولجت من قبل لجان اعداده وكون هذا القانون يمثل معالجة اهم بل اعظم مصادر عجلة الاقتصاد العراقي والمعول الوحيد للمشاريع الامنية الوطنية والصحية والخدمية والتربوية والاستثمارية ومشاريع اعادة البناء والاعمار، عليه فإن الاسراع بانجاز اقرار هذا القانون سيعجل باتمام جميع المشاريع الانفة الذكر والمعطلة منذ خمس سنوات والتي ستسهم في اعادة الحياة الطبيعية الى العراق من خلال القضاء على البطالة وتقديم افضل الخدمات الصحية والمعيشية والتربوية وتوفير السكن اللائق للمواطن العراقي المحروم. اما ما يخص قانون مجالس المحافظات الذي اعيد للبرلمان ومن ثم تم التصويت عليه بعد تعهدات باجراء تعديلات ضرورية فانه يمثل التطبيق الميداني للديمقراطية بما يوفره من مشاركة واستقلالية في القرارات من قبل مجالس المحافظات والتي اثبتت وجودها من خلال تنفيذ الكثير من المشاريع في المحافظات. واعطاء هذه المجالس صلاحيات اوسع سيشجعها على تقديم الافضل كما ان توفير الاجواء الانتخابية لها في موعدها المحدد سيقوي مراكزها ويمدها بدماء جديدة مدعومة بصوت الناخب العراقي. اما وضع الحكومة وما تركه انسحاب بعض الوزراء من فراغ انعكس سلبيا على تنفيذ الكثير من المشاريع وعطل الاكثر ما يتطلب معالجة برلمانية سريعة ودقيقة من خلال التعاون مع رئاسة الوزراء اما بشغل الوزارات الشاغرة بمدلاء او تشكيل حكومة تكنوقراط كفوءة. على ان دور البرلمان يجب ان لا ينحصر في حدود دراسة القوانين والمصادقة عليها بل يجب ان يتسع ويتطور تماشيا مع احتياجات ومتطلبات المواطن العراقي من جهة ومن جهة اخرى السعي الدؤوب لتطوير العملية السياسية والنهوض بالعراق الى مصاف الدول المتقدمة من خلال تقديم المقترحات والدراسات الاقتصادية والامنية والثقافية وذلك كون البرلمانيين على تماس مباشر مع هموم مواطنيهم ومناطقهم التي رشحتهم ولذا فهم ادرى بمعاناتهم واعرف باحتياجاتهم، كما ان جولاتهم البرلمانية في بلدان العالم تتيح لهم المزيد من الاطلاع على التطورات السياسية والاقتصادية والامنية والثقافية والصحية والعلمية والتكنولوجية والتربوية والخدمية وكافة مفاصل الحياة. وبامكانهم نقل تلك التجارب او الاستفادة من نتائجها خاصة وان البرلمان يضم لجانا وملاكات وكفاءات في جميع الاختصاصات بامكانها وضع الحلول المناسبة لجميع الازمات فيما اذا عملت بجد واتقنت واجباتها التشريعية وشددت رقابتها على المؤسسات الحكومية الاقتصادية والامنية والخدمية واستدعاء المقصرين وفضح المفسدين.

الحلقة الاخيرة

الخلل الإجتماعي يمتد إلى الأجيال المقبلة

الآثار المحتملة للتصدع القيمي في العراق

سعد العبيدي
لندن

ان واقع العراق الدامي من الوضوح جدا لا حاجة لاثباته عمليا، وان المستقبل فيه مؤلما لا يستحق تسليط الضوء عليه كثير من العناء.. لاننا وان تجاوزنا الاقتصاد عامداً مؤثراً في كل مقدرات الحياة وافترضنا أن ترميمه قد يحدث بعد رفع الحصار وانتهاء الأزمة. واذا غضينا الطرف عن التردي في العملية التربوية والتأخر الحضاري الذي حل في العراق بسببها واقدمنا انفسنا للحاق بالركب ولو من بعيد بعد تحسن الموقف. واذا ما تركنا موضوع الجيش واعداده ووحدته وانضباطه ومعنوياته جانباً واقتصرت ذكرياتنا على مصاب حروب اثقلها صدام، ومشاهد القتل والتدمير التي تخللتها وتمنينا ان لا تكون لنا حاجة باعادة تنظيم هذا الجيش الذي عد يوما الخامس في العالم. واذا ما نسينا افعال الشرطة والأجهزة الأمنية واتفقنا اغلبياً على تحجيمها وعدم سجونها وتقليل ميزانيتها واختيار مسؤوليها من غير الفئة والمجرمين. وبدانا كل الجهد جماعيا لتفيد حركتها قانونيا

اذا ما قلنا من اهمية الاضطراب الاداري في عموم دوائر الدولة وثقافتنا بامكانية الترميم على اساس النزاهة والكفاءة والتخصص لرحلة ما بعد صدام. واذا ما عاد المسفرون بعد عشرات السنين من غربة ارهقتهم انصافا لحقهم في ارض الوطن، واذا ما رجع المهجرون الى قراهم ضمانا لحقوقهم وسعيا لاستقرارهم. واذا ما استرجع المسلوبون اموالهم واراضيهم وبيوتهم من المغتصبين. واذا ما علنت اسماء المقفودين شهداء مدفونين بلا هوية في اراضي الثرثار وبادية النجف وكربلاء وعلى حافات هور الجنوب وسفوح الجبال واعترفنا بفضلهم الجهادي علينا واقمنا لهم النصب التذكارية وفاء لتكراهم. واذا ما سددت مليارات الدولارات ديون العراق والتزاماته تجاه الدولة او تم التنازل عنها ثمناً لذبح العراق والعراقيين. واذا ما اعيد بناء البنى التحتية سريعاً وعاود العراقيون مزاولة اعمالهم بعيداً عن شبح البطالة والتضخم والاستغلال. واذا ما قبل العرب عراق بلا ذنوب في مصالحة التقبيل على موائد الطعام. واذا ما اعيدت للعراق مكانته اقليمياً ودولياً في النظام العالمي الجديد واذا وافترضنا خلافاً لمنطق العلم) ان كل ذلك قد تحقق وان اثاره المادية قد انتهت بانتهائه او بعده بقليل. وتناول النقط الجوانب الأخرى غير المادية بينها القيمية (رغم التداخل الحاصل بينهما) وعلى اساسها نحاول الاجابة عن اسئلة صيغت من بين ثنايا الموضوع وفقراته المتعددة املاً في ان تعطي الاجابة عنها تصوراً تقريباً نسبياً عن مدى التصدع الحاصل في الجانب القيمي للعراقيين والأخطار الناجمة عنه. فيها: ماذا نتوقع من مجتمع جند اكثر من نصفه في الجيش والحرس الجمهوري والأجهزة الأمنية والحزب، وهم يغالون في تنفيذ اوامر السلطات نهاراً وينتقدونها حد الشتيمة في جلساتهم الخاصة ليلاً؟ والاجابة على هذا السؤال لا تتوقف عند ترسيخ وتعميق الازدواجية التي اتهمت بها الشخصية العراقية عبر القرون بل تتعداها الى ما يحدث من تعارض وتضاد في النسق القيمي بين عنصري الاعتقاد والوجدان وما يحدث بين الاعتقاد والسلوك او بين الوجدان والسلوك او بين كليهما والسلوك الذي يؤدي بمحصلته النهائية الى لوم الذات واحتقارها حد المسخ لكيان شخصيتها.

كيف يمكن أن يستمر المجتمع منتجاً والنفوس خاوية، خائفة، منهمة، تحمد الله على أن عقاب السلطان لم يطالها عن كلام قيل بغير قصد او عن ابن حاول الضحك على حاله البائس او ابنة لم تدع ابناء الرئيس يتمتعون بجمالها او عن عراقي أصل يثير عدوانية الرعاع من اقرباء الحاكم؟ ان حالة العراقيين وقت وصولهم نقطة الحدود في (طريبيل) وما ينتابهم من قلق وتوتر قبل واثناء المراجعة وما يتمتعون به من نشوة وفرح بعد اجتيازها تنبيه من كان منهماً بجريمة قتل وبرا منها او مسجوناً سجناً مؤبداً وافرج عنه والتي لا تعطي انطباعا عن عمق المعانات والرغبة في التخلص من حالة الإتهام المستمرة فقط بل وعلى الخواء ومقدار الخلل في كافة المجالات ومنها المجال القيمي.

كيف يدار مجتمع مثل العراق باساليب الخداع والتزاماته شراء الذمم والرغبة بتعميم النعود على اكل الحرام ؟ قيادة حكومة صدام لم تسجل في تاريخها اهتماما بالعوز وانخفاض مستويات المعيشة بالقدر الذي تتاجر بها ماساةً لتحقيق اهدافها الآنية المرحلية، كما هو الحال في منع الدواء عن الأطفال والشيوخ حد الموت بحجة نقصه والكثير من انواعه متوفرة لمستوى اتلافها بسبب انتهاء وقت صلاحيتها وكذلك بالنسبة الى توزيع المبالغ شهريا على الحزبيين انصاراً واعضاء وقياديين لدفعهم وهم جائعون الى تنفيذ الاوامر في مراقبة الآخرين واعدام المعارضين ومتابعة الهاربين والسكوت عن الاخطاء والتجاوزات والفضائح، لكنها لم تضع في حساباتها أن تخريب الذمم هذه سيكون سلوكاً يعتاد المعنيون على ممارسته ليس في اطار التعامل مع معطيات امن الدولة وخدمة القائد فقط وانما ستمتد ممارسته الى التساهل مع النفس في التجاوز على المال العام والتقليل من وخز الضمير عند التقرب الى مسائل تصل حد خيانة الوطن. كيف يمكن أن يكون الضبط والتوازن الاجتماعي في بلد استبدلت فيه قيم تتعلق بتحريم السرقة والقتل، والكذب والغيبة، والنميمة ... الخ باخرى تبيح انتصاب دار شخص ترك العراق مقهوراً، وسرقة اموال آخر كونه من اصول غير عربية؛ للانسان ميول واستعدادات باتجاه الشر واخرى لعمل الخير وندت معه واستمرت مرافقة لوجوده في هذه الدنيا، وعلى اساسها جاهدت الأديان السماوية بوضع معايير الحلال والحرام وكذلك المجتمعات البشرية بوضع التقاليد والقيم التي تشكل جميعها ضوابط توجيه وسيطرة لغرائز الانسان ونزواته ولتسهيل معطيات عيشه باقل ما يمكن من المعاناة والخطا الحاصل مع النفس او مع الآخرين. وفي اطارهما عندما تصبح السرقة سلوكاً لا يتوقف عنده البعض، والرشوة حالة مقبولة لا تثير الاستغراب، والزنا مسالة واردة لا تؤدي الى التحسب، والقتل رغبة أولى في الانتقام، والكذب صفة شائعة بين الجموع، وغيرها. عندها يمكن القول أن خللا في النظام القيمي قد حصل وان معالم الفوضى والاضطراب ممكنة الحدوث في اي وقت من الأوقات. كيف لنا أن نتصور مجتمع يعي فيه الجميع ما لحق بهم وبدولتهم من خراب وكثير منهم يكتفونه، وائمة مساجد يدعون في صلاة الجمعة ان يطيل الله في عمر الرئيس وفي داخلهم يكفرونه بكل معنى الكفر، وجموع خلفهم يرددون كلمه (امين) وهم مقتنعون بظلمه ومسؤوليته عن ماساتهم؟ اذا نظرنا الى مسالة كتم الحق من الزاوية الدينية فانها عدت من الكبائر التي نهى الله سبحانه وتعالى عنها (ولا تركنوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار) (سورة المائدة)، وان نظرنا اليها من الزاوية الإجتماعية فانها تعني قبول الواقع الذي يفرضه الحاكم قبولا يدفع الى الشعور باليأس والإنكماش والإستسلام، وان استسلم مجتمع بهذه المعايير القيمية في وقتنا الراهن فان الاستعداد لاستسلامه لمعايير سلبية اخرى غدا سيكون موجودا وبنسب عالية، ويعني ايضا شعور بالذنب ارهق العراقيين وسيزيد من ارهاقهم بمرور الوقت.

كيف لنا أن ننظر الى عراق مستقبلي نسي فيه عديد من العراقيين عراقيتهم في خضم اليأس بالتعامل مع أزمتهم داخليا وخارجيا وبات فيه الكثير منهم يتخبطون بين حاضرهم البائس ومستقبلهم المجهول ؟

ادخل صدام العراق حرباً مع ايران خسر فيها الكثير من قيم الجيرة والعلاقات النزيهة اسلامياً، وعاود خطاه بغزو الكويت فخسر اخرى عربياً ودولياً، ازعجت العراقيين وزادت من همومهم، عززتها مواقف الدول العربية والعالمية التي عزلت العراقيين وحاصرتهم بالمستوى الذي احس العديد منهم وخاصة الذين لم يتمكنوا من ادراك الواقع ان المحاباة. الخ ، لمستوى بات البعض منها قيما يتمسك بها العديد من الاباء ان الحاجة والعوز يقابلهما عطاء يشبع حد التخمة اساليب تحرف سلوك بعضهم ممن تلوفر في داخلهم استعدادات معينة للانحراف، انحراف تزداد سرعته ونسبة حدوثه عندما يجد تعزيزاً من السلطة الضابطة (الدولة). كما هو الحال في العراق عندما يبذخ الرئيس مالاً لا حدود له لمحتفلين في عيد ميلاده وكثير من العراقيين يتقاسمون وجبات الغذاء ابواراً في العائلة الواحدة، ويعطي المكارم اموالاً طائلة لقائل شعر في مدحه وملقٍ خطبة لتمجيده وعشرات من الشعراء النزيهين والأدباء الخيرين والفنانين المثاقفين والأساتذة المخلصين تتضور عوائلهم جوعاً وروابتهم لا تتعدى الأربعة دولارات في احسن الاحوال. والموازنة غير المنصفة بين الاتجاهين (الجوع والتخمة) دافع في زمن الأزمة كون سلوكاً للتزلف امتدت معالمه عن طريق التقليد الى شرائح ليست قليلة من المجتمع وانتقلت مستويات تطبيقه الى قادة الدولة والحزب نزولا الى المدراء في السلم الوظيفي حتى اصبح قيمة يؤمن بها الكثيرون. معتقدين انها ضرورية لعيشهم وكافية لدرء خطر الحزب والدولة عنهم . لكنها ومن الناحية الثانية ستضيع الكثير من حقوقهم وتحول العديد منهم الى بيادق شطرنج او راقصين في مسرح الدولة الكبير. كيف لنا ان نتصور مجتمع ضاع فيه التجانس القيمي على كافة الأصعدة والمستويات؟

نتلمس ونحن في العراق الجديد تناقضات محيّرة في سلوك العديد من رجال الدولة وحماتها واخرين يعيشون زمانها، منها على سبيل المثال: قيام مسؤول في الدولة او الحزب باعدام مجموعة شباب تحسباً من معارضتهم مستقبلا ويتوجه لبناء جامع وتاسيس تكية لممارسة بعض الطقوس الدينية.

ويغتال أحدهم عراقياً شريفا في الشارع لاتهامه الى عشيرة او طائفة يكرهها الرئيس.

ويغتصب آخر فتاة في مزرعته العامرة لشكلها الجميل او لأصلها العريق ويؤدي بعدها الصلاة التي يدعو فيها من الله العلى القدير ان يديم عليه النعمة.

ويقبل احدهم رشوة عن تزوير يتطاول فيه على حقوق البسطاء ويفتش بعد استلامه المبلغ عن محتاج لزكاة لازمة عليه .

ويسعى جار او قريب لينتفع من جاره المنكوب ويفتخر بفطنته ودهائه انه قد سوق له سلعة لا تساوي ثمنها في السوق الاعتيادية، وفي جلساته الخاصة يؤكد على افضلية الاقارب وحقوق الجيران.

في خضم هذه التناقضات لا يمكننا القول الا ان التجانس القيمي قد اختلت موازينه وعلى ضوء هذه الحقيقة يمكن ان نتوقع تطرفا في سلوك العراقيين سواء على المستويات العشائرية او المذهبية او الفكرية وهو تطرف اذا ما تنامت مستوياته في ظل الادارة الحالية السيئة سيؤدي بالعراق الى مستقبل اكثر ايلاما. ما هو مستقبل امة شاع بين سلوك ابنائها عدم تحمل المسؤولية وقلت معطيات النخوة حداً كادت ان تنتهي قيمة اعتز بها العراقيون طيلة قرون من الزمان؟ لو القينا نظرة بسيطة على اداء العراقيين في وظائفهم المدنية واسلوب ادارتهم لمؤسساتهم العسكرية نجد وبما لا يقبل الشكل ان الواحد منهم يتصرف بما يبعده عن اية احتمالات للمساءلة امام الدولة والأعلى في السلم القيادي وعلى اساسه لا يتحمل مسؤولية اي قرار فيه شك يسحبه لذلك حتى وان كان ضمن صلاحياته، وجاء هذا السلوك بسبب تدخل الدولة ممثلة برئاسة الجمهورية في تفاصيل نقل موظف بدرجة ملاحظ من محافظة الى اخرى على سبيل المثال، وجاءت كذلك من ميل الرئيس والرئاسة الى اسلوب العقاب السريع والارتجالي دون اكتراث لاحتمالات البراءة وكذلك من افتراضها النوايا السيئة عند الآخرين وشكها المستمر في سلوكهم. وهذه اجراءات دفعت مع غيرها العراقيين الى التلكؤ في اتخاذ القرار وعدم الميل الى المبادرة تفاديا لتحمل المسؤولية وانعكست اثارها سلبيا على رغبتهم ودافعيتهم في المطالبة بحقوقهم وسؤدي حتما الى التاخير في اعادة بناء بلدهم المدمر.

> في خضم هذه التناقضات لا يمكننا القول الا أن التجانس القيمي قد اختلت موازينه وعلى ضوء هذه الحقيقة يمكن أن نتوقع تطرفا في سلوك العراقيين سواء على المستويات العشائرية أو المذهبية أو الفكرية وهو تطرف اذا ما تنامت مستوياته في ظل الادارة الحالية السيئة سيؤدي بالعراق الى مستقبل اكثر ايلاما. ما هو مستقبل امة شاع بين سلوك أبنائها عدم تحمل المسؤولية وقلت معطيات النخوة حداً كادت أن تنتهي قيمة اعتز بها العراقيون طيلة قرون من الزمان؟

الخاتمة

مر العراق بظروف غير طبيعية يتحمل صدام حسين المسؤولية الاكبر في حدوثها، وهي ظروف شكل استمرارها ضغوطا على عامة العراقيين لمستوى غير من اتجاهات ايجابية كانت موجودة لديهم وكون أخرى جديدة بنفس المعايير السلبية او اكثر منها حدة. وهذا بطبيعته يخل بالنظام القيمي، لان المحافظة عليها اي القيم او اكتساب غيرها ياتي اساسا من التمسك باتجاهات او التفاعل مع اخرين يتمسكون بها، وهو خلل لم يقتصر تاثيره السلبي على الأجيال الحالية بل سيمتد الى القادمة لأن القيم انساق لها علاقة بالتنشئة الاجتماعية، والتنشئة عملية اعداد الفرد للحياة في مجتمعه الكبير والخلل فيها يعني اعاقة لذلك الاعداد. وان نظرنا الى مجتمعنا العراقي من الزاوية القيمية نظرة تحليلية دقيقة على ضوء النقاشات والاستنتاجات الواردة في اعلاه نرى وبوضوح انه مجتمع قد تصدعت فيه اكثر مقومات التوازن القيمي، واذا ما وضعنا بالحسبان ان المجتمع مراة يرى الفرد فيها نفسه، نصل الى حقيقة ان صورة الفرد عن نفسه قد تصدعت هي الأخرى. وعلى هذا الأساس يمكن ان نفسر معالم سلوك العديد من العراقيين بالابتعاد عن الالفة والمودة والمشاركة والتضامن والرغبة بالتغيير والسعي للاصلاح واخذ يقترب اكثر فاكثر الى القسر والإنانية وعدم تحمل المسؤولية والشعور بالاحباط واليأس المستمرين، رغم التزامنا بحقيقة ان للسلوك عوامل اخرى تقرره غير القيم، لكننا وبنفس الوقت لا ينبغي ان نتجاوز حقيقة اخرى تؤكد ان هناك قيم لها بنيان يجعلها تدفع الى السلوك اكثر من غيرها. وعلى نفس الأسس يمكن ان نفسر ابتعاد بعضهم عن التفكير في الحلول المحتملة لمعضلة العراق وتوجه البعض الآخر للاتكاء على الأمريكان والانكليز لأن يحلوا مشاكله ويخلصونه من الظالم، واكتفاء الآخرين بالدعاء الى الله سبحانه وتعالى ان يقيهم شره ويعجل بالانفراج ورفع الغمة عن الجميع. من كل هذا يمكن القول ان العراقيين جميعاً في دائرة للسلوك والقيم مغلق محيطها تتفاعل معطياتها مكونة انواعا من السلوك وانساقا من القيم تصب في روافد بقاء الظلم والقهر والابتزاز وتزيد من الثمن الذي يدفعه الناس من حاضرهم البائس ومستقبلهم المجهول. وقبل ان ننهي حوارنا هذا عن القيم والتغيير الذي حصل فيها علينا التنويه أن ما تم تناوله ليس مسحا لكل القيم الموجودة في مجتمعنا، ولا تقديرا لنسب التحوير ومقادير التصدع الحاصل فيها بل جاء بعض منها امثلة على سبيل الايضاح واشارات لغرض الاستنتاج، لغايات بينها: 1. وضع الحقائق كل الحقائق حتى المؤلمة منها امام العراقيين. 2 . المساعدة في توضيح الصورة المرسومة للواقع المعاش. 3. رغبة في ان يتحمل كل عراقي نصيبه في اعادة رسم هذه الصورة المشوهة اي تغيير الواقع وبحسب قدراته المتاحة.

والأهم منها التحسب لمستقبل عراقي سيكون اكثر اضطرابا بسبب هذا التصدع بالنظام القيمي، واكثر فداحة للثمن قد يعجزون عن دفعه في المستقبل المجهول.

المراجع

1. جورارد ليندزمن (1988) الشخصية السليمة، ترجمة حمد الكربولي ومرفق الحمداني، بغداد، جامعة بغداد، كلية الاداب.
2. حنا، عزيز ، والعبيدي ، ناظم (1990) علم نفس الشخصية، بغداد، جامعة بغداد.
3. عبد الغفار، عبد السلام (1973) في طبيعة الانسان، القاهرة: دار النهضة العربية.
4. عثمان، سيد احمد (1970) علم النفس الاجتماعي التربوي: المسايرة والمغايرة، القاهرة: الانكلو المصرية.
5. كمال، علي (1983) النفس: انفعالاتها وامراضها وعلاجها، بغداد: دار الواسط.
6. مليكة، لويس كامل (1970) سيكولوجية الجماعات والقيادة، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.